دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في أهم التجارب العربية

الأستاذ : باري عبد اللطيف

أستاذ مساعد أ- كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص :

هذه الدراسة تناول موضوع تطبيقات الحكومة الإلكترونية كمفهوم أفرزه التحول نحو العصر الرقمي يضفي شكلا جديدا على نوع الخدمات الحكومية بزيادة الفعالية والنزاهة والشفافية ، ويؤدي إلى سرعة الاستجابة للمطالب الجماهيرية ، ويسهل عمل الأجهزة والمنظمات الإدارية.

في مقابل ذلك تواجه الحكومة الإلكترونية معوقات تحول دون تطبيقها ترتبط بالجوانب القانونية والسياسية وضعف البنية التقنية ،ومشاكل إدارية عرقلت في مجملها توجهات دولية لتطبيق الحكومة الالكترونية.

Summry :

In this study we show the electronical gov as a notion(concept)resulted from the change into digital era ,that s to spoken ,it gives a new form to gov nature , adding efficiency, transparency and faith .So , it leads to audience need responsivness and facilitates the administrative organisations activities .

But , thus electronical gov Faces applications hampers related to political and law sides in addition to techniques weakness that delayed international views to apply electronical gov

مقدمـــة :

تعد الظاهرة السياسية اهم الظواهر التي ينبغي التركيز عليها بالدراسة اذ ان التغير الدائم الحاصل على مستواها و الاهمية البالغة التي تكتسيها تجعل منها موضوعا محوريا ينقسم الى مواضيع متعددة و متغيرة ، على غرار الحكومة التي تكتنف العديد من المفاهيم و المتغيرات من الطابع التقليدي للمفهوم الذي يركز على الشكل العام للنظام و الطابع الرسمي الى اخر التطورات التي تركز على الجودة و الخدمة الموجهة للمواطن و التخلي عن الجانب الشكلي مع استخدام كل الوسائل المعلوماتية المتطورة ، و هذا هو مفهوم الحكومة الالكترونية.

هذه الدراسة تناول موضوع تطبيقات الحكومة الإلكترونية كمفهوم أفرزه التحول نحو العصر الرقمي يضفي شكلا جديدا على نوع الخدمات الحكومية بزيادة الفعالية والنزاهة والشفافية ، ويؤدي إلى سرعة الاستجابة للمطالب الجماهيرية ، ويسهل عمل الأجهزة والمنظمات الإدارية.

في نفس السياق يختلف تطبيق الحكومة الالكترونية من الدول المتقدمة الى غيرها حسب الشروط الاساسية المتوفرة ، مع العلم ان مجموعة من الدول الناشئة احرزت نوعا من التطور في نفس المجال.

بناء على ماسبق ستتناول هذه الدراسة موضوع الحكومة الإلكترونية بمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

مامفهوم الحكومة الإلكترونية؟ و هل هناك تطبيقات عربية فعلية لها؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ستكون خطة الدراسة على المنوال التالي:

1ـ مفهوم الحكومة الالكترونية

2ـ مجالات الحكومة الالكترونية

3ـ أهم التطبيقات العربية للحكومة الالكترونية

1ـ تعريف الحكومة الالكترونية

تعددت المفاهيم التي قدمت للحكومة الالكترونية كمصطلح علمي دقيق له دلالاته التقنية المعاصرة في المقام الأول ، و فيما يلي سنفصل في مجموعة من التعاريف ثم نجملها في تعريف إجرائي يحوصل غالبها.

من أهم التعاريف التي شملت مفهوم الحكومة الالكترونية:

"الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والتجارة الالكترونية بصفة خاصة لإمداد المواطنين و المنظمات بالمداخل الملائمة للمعلومات و الخدمات الحكومية و تقديم الخدمات العامة للمواطنين و منظمات الأعمال و الموردين و كل من يعمل في القطاع الحكومي ، كما أنها طريقة أكثر كفاءة و فاعلية لإدارة المعاملات التجارية مع المواطنين و منظمات الأعمال و حتى مع المنظمات ذاتها" (1)

"الحكومة الالكترونية هي إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج و تكامل المعلومات و توفر فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع الكتروني" و يضيف صاحب التعريف مجموعة أخرى من التعاريف ذات الصلة بالتعريف هذا ، حيث من أهمها:

إن الحكومة الالكترونية هي تطبيق و استخدام ما يسمى بتقنية الاتصال والمعلومات في الأجهزة الحكومية، و استثمارها الكامل و الفعال في تسهيل الخدمات الحكومية و توطيد العلاقات بشكل كفء مع العامة والعديد من الوحدات الحكومية في كافة أنحاء العالم.... (2)

في تحليل بسيط لا بد أننا اكتشفنا على الأقل مجموعة من الروابط و الأمور المشتركة التي تتصل بالحكومة الالكترونية و بمكوناتها، فيتصدر عامل الآلية جميع العناصر ، إذ نقصد به البنية التحتية الالكترونية التي تجعل من التعاملات التقليدية الورقية تستبدل بالرقمية المتطورة و الفعالة. و في حين التوسع أكثر في تعريف الحكومة الالكترونية نترك إجمال عناصرها المشتركة التي تتعدى حتى إلى عامل العالمية – إلى حين التطرق إلى مختلف التعاريف الممكن ذكرها.

"الحكومة الالكترونية هي عبارة عن أتمتة الأعمال ما بين الدوائر الحكومية بعضها ببعض و الدوائر الحكومية و قطاع الاعتمال و المواطنين، بحيث تستخدم البرمجيات الحديثة المستخدمة في تكنولوجيا الانترنيت لتحقيق ذلك" (3)

كما ينحو الدكتور بوحوش منحى آخر و إن كان في نفس السياق لكن يستند إلى متغيرات أخرى تعنى بتجارب و تعميم على الكل العام للمصطلح، فالحكومة الالكترونية بشكل شامل تعني الحكومة الذكية التي تتمثل في الآتي:البساطة،الأخلاقية،المساءلة،الاستجابة،الشفافية SMART GOV

حيث أن الحرف الأول من كلمة تشكل كلمة SMART ، و معنى ذلك : تحديد المسؤولية،المحاسبة على المسؤولية،احترام القوانين و العمل حسب مقاييس أخلاقية،و جعل العمل الحكومي أكثر شفافية تجاه المواطنين، و تسهيل أساليب العمل في العلاقات بين المواطنين و حكوماتهم[4]

يقدم البنك الدولي تعريفا للحكومة الالكترونية حيث أنها مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من اجل زيادة كفاءة و فعالية وشفافية و مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن و مجتمع الأعمال من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم كل النظم الإجرائية للحكومة و يقضي على الفساد[5]

من مجمل التعاريف المقدمة نقدم تعريفا إجرائيا للحكومة الالكترونية ، حيث أنها قدرة القطاعات الحكومية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و محاولة تجاوز الخدمات الحكومية التقليدية بالتأسيس لأتمتة الإدارات و مختلف أنشطتها الوظيفية و التحول نحو الخدمات الالكترونية بشكل يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة و المواطن و يعزز مقدارا من الشفافية في عمل الأجهزة الحكومية بحثا عن المصداقية و الرضا و القبول لدى الجماهير فتصبح الخدمة المقدمة إلى المواطن تعتمد على بعض الأسس خاصة منها السرعة و الشفافية و عدم الاعتماد على الوسائل التقليدية ، بدل ذلك يعتمد على التقنية المعاصرة أو المعلوماتية.

2- مجالات الحكومة الالكترونية

يجب على الحكومة الالكترونية أن تستهدف مجموعة من القطاعات، وكلما اتسع حجمها – القطاعات – نحكم على مشروع الحكومة الالكترونية بالنفاذ و النجاح، لان الانتشار المنتظم و المنظم في اكبر قدر ممكن من القطاعات يعني استعمالا أكثر من طرف الجمهور و اتقانا ا كثر . كما أن هذا يعني تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية و الانتقال به من مراحل التجهيز و محاولة التنفيذ إلى مراحل تكوين نموذج الحكومة الالكترونية من أهم المجالات التي ينبغي على مشروع الحكومة الالكترونية أن يشملها:

1- العقود الإدارية:

يعرف العقد شكليا انه اتفاق إرادتين حول إحداث اثر قانوني معين أو انه اتفاق يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل شيء ما.[6] ، و لا مانع

حسب التعبير الإداري من اجراء العقد بين المواطنين أو المؤسسات أو حتى بين المؤسسات والمواطنين.

لكن التعبير القانوني الواضح لابد من أن يعني طرفي العقد بالحضور أو باليات قانونية ملموسة كالوكالة ، لكن الأمر الذي يعني الحكومة الالكترونية فهي العقود بالشكل الالكتروني أو عن بعد ، لذلك تزداد الصعوبة في طريقة التعاقد ، و من جهة أخرى انجاز العقد الكترونيا بالسرعة المطلوبة يكون مفيدا جدا.

أخضعت بعض الدول التعاقد الالكتروني لبعض القواعد كالموثقية الالكترونية ، التي تحدد هوية المتعاملين في التعاملات الالكترونية و تحديد أهليتهم القانونية و التعامل ، كما تسهر على توثيق التعاملات أو العقود الالكترونية ، مثل التوجيه الأوربي رقم 93 لسنة 1999 [7] الذي يأخذ بفكرة الموثق الالكتروني ، كما اتجهت مثلا دبي لهذه الفكرة و جعلت لمهنة الموثق الالكترونية مهمة فعلية في تسجيل العقود الالكترونية و تحريرها بشكل رسمي.

و في اختصار لمراحل إبرام العقد الالكتروني ، يمر بالمراحل التالية :

أ - الالتزام قبل التعاقد بالإعلام و اخذ المعلومات الكاملة و المفصلة مثل المصاريف، طرفي العقد، المدة الزمنية....

ب - التأكد من سلامة الوثائق مع ظهور أصولها بطوابعها و أختامها.

ت - الالتزام بالإعلام اللاحق لإبرام العقد، إذ أن هذا العنصر يتطلب ظهور العقد وشروطه كالحق في العدول عن العقد و الخدمات ما بعد البيع و الضمانات...

ث - التصديق على العقد يكون وفق المعلومات الشخصية و أرقام الهوية إضافة إلى التوقيع الالكتروني [8]

2- الممارسات السياسية :

تكتسي الحكومة الالكترونية أهمية بالغة ، نظرا أن العمليات السياسية التي تعود الجمهور على إجرائها بالطرق التقليدية ستكون بطرق الكترونية سهلة وسرية ، إضافة إلى المشاركة السياسية الفعالة ، مثل إجراء الانتخابات و الاطلاع على الاجتماعات الرسمية و الدورات البرلمانية و غيرها.

3- التعليم الالكتروني :

من خلال مشروع الحكومة الالكترونية لا بد أن يتوفر التعليم بالشكل الالكتروني المطور، حيث غالبية التعليم التقليدي تستبدل بالالكتروني لتوفير عدة مزايا أهمها توفير مبدأ التعليم للجميع كما يقضي على مشكلة ضيق المدارس والجامعات ، لكن بالمقابل يوفر نوعية معينة للتعليم كي يتقن تلقي الدروس واستيعابها دون معلم يسهل تلقيها.

إضافة إلى هذه المجالات هناك مجالات أخرى للحكومة الالكترونية تتسع أهمها:

- الخدمات الاجتماعية
- الضرائب
- الأمن العام
- الرعاية الصحية
- الخدمات المالية و وسائل الدفع

3- أهم التطبيقات العربية للحكومة الالكترونية

1/ المملكة الأردنية الهاشمية

تعتبر الأردن من الدول العربية التي قطعت أشواطا في تطبيق الحكومة الالكترونية وفق مبادئها و أهدافها التي سميت من قبل ، هذا للإرادة السياسية الصادقة و الطموحة التي تميزت بها القيادة السياسية للبلاد ، و لعل أهم شيء في برنامج الحكومة الالكترونية لدى الأردن و غيرها من الدول هو تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين ، كما تكوين تركيبة للدولة تعتمد على الفعالية في التعامل بين الحكومة و المواطن والقطاع الخاص وفق الوسائل الالكترونية المعاصرة.

تطبيق الحكومة الالكترونية في الأردن كان وفق استراتيجيه محكمة ببرامج بناءة ما جعلها تنطلق من أهم المشاكل المطروحة ثم تقترح لها حلولا مجسدة في برامج وخطط تعتمد على وجود الوسائل.

الإستراتيجية الوطنية للحكومة الالكترونية:

تضمنت الإستراتيجية الوطنية للحكومة الالكترونية في الأردن مجموعة من المحاور كما حددت عددا من المشاريع التي يجب تطبيق الحكومة الالكترونية فيها، هذه المحاور هي كالتالي: [9]:

1- التشريعات التي تناولت عملية تحديث للإطار التشريعي

2- التدريب و العمل على سد النقص في مجال الخبرات المتخصصة

3- البنية التحتية التي تشمل تهيئة شبكة المعلومات الوطنية و أنظمة المعلومات ومعايير المعاملات الالكترونية لجميع القطاعات

4- الخدمات الالكترونية التي تشمل جميع أنواع الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات و رجال الأعمال و غيرهم

5- اختيار ستة مشاريع أولوية هي على النحو التالي:

أ- ترخيص السيارات و السائقين

ب- مشروع تسجيل الأراضي و العقارات

ت- الضرائب و الضمان الاجتماعي

ث- تسجيل الشركات عبر الانترنيت

ج- دليل موظفي الحكومة

ح- مشروع Portal الذي يتيح موقع الكتروني حكومي واحد يقود إلى كل الخدمات

و قد أوكلت مهمة إنشاء و متابعة هذه الإستراتيجية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إذ أنها أنشأت مجموعة من الهياكل أهمها :

1- مكتب إدارة البرامج: الذي يدير برنامج الحكومة الالكترونية و يضع السياسات و المعايير و الإشراف على التنفيذ

2- المجلس الاستشاري للاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

3- مجموعة العمل الوطنية : حيث تسهر على الرقابة على عمل الحكومة الالكترونية

و من أهم النتائج و الأهداف التي توصلت إليها الأردن:

1- إنشاء أربع شبكات حكومية هي: [10]

- مركز المعلومات الوطني
- شبكة الدفاع الوطني
- شبكات القوات المسلحة
- شبكة الأمن العام

2- التفوق في مجال التعليم الالكتروني

3- استخدام الدوائر الحكومية في معظم معاملاتها لتكنولوجيا المعلومات

4- استثمار أهم الشركات العالمية للمعلومات في هذا المجال بالأردن مثل Qual Comm المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات و تقنيات الانترنيت.

5- عموم استخدام الوسائل الالكترونية في معظم الخدمات من طرف المواطنين والمؤسسات.

2 /تجربة المملكة العربية السعودية

لا تقل المملكة العربية السعودية في تطبيقها للحكومة الالكترونية على الأردن، بل لا تقل عنها أهمية إذ أن ترتيبها عربيا في سنة 2005 احتلت المرتبة السابعة 07.

المقومات :

من خلال بعض المعلومات التي تتوفر عليها السعودية فان الإنفاق الحكومي في مجال المعلوماتية يعتبر ضعيفا، رغم أن رفع شعار خطة وطنية سميت **بالخطة الوطنية لتقنية المعلومات التي سنتحدث عنها في العنصر الموالي.**

حيث أن الشكل التالي [11] يبين أن الإنفاق الحكومي في مجال المعلوماتية غير متوازن ، و بهمل عدة قطاعات حيوية كالتعليم الذي يبلغ 3 % ، كما أن العديد من المؤشرات مثل البنية التحتية خاصة للاتصالات رغم الإنفاق الحكومي تشهد ضعفا مثلما يدل الجدول التالي الذي يبين ترتيب المملكة ضمن مؤشراتها:

الخطة الوطنية لتقنية المعلومات (يسر) :

تم تحديد هذه الخطة وفق مايلي :

- الاطلاع على واقع تقنية المعلومات في المملكة
- الاستفادة من الخبرات العلمية و الأكاديمية
- الاطلاع على تجارب دول أخرى
- إعداد الكوادر الوطنية في مجال تقنية المعلومات
- محو أمية الحاسب
- تبني و تشجيع تقنيات النشر الالكترونية
- المحافظة على الثقافة العربية الإسلامية و نقلها إلى العالم الالكتروني
- دعم الاقتصاد الوطني بالاعتماد على التجارة الالكترونية
- إعداد المواصفات و المعايير الخاصة بمجال المعلوماتية
- إعداد التشريعات الخاصة بمجال المعلوماتية
- الاعتماد على تقنية المعلومات في القطاع العام و الخاص
- وضع الأطر اللازمة لتقنية الحكومة الالكترونية، بحيث تعتمد القطاعات الحكومية على تقنية المعلومات في الاتصال فيما بينها و المواطنين كذلك.
- توفير المعلومات بسهولة لصانعي القرار و استثمارها لتعزيز الأمن الوطني
- المحافظة على المعلومات و البيانات الوطنية

هذه الخطة التي أنجزت وفق استراتيجيه ذات أهداف متوازنة ، حققت بها المملكة الكثير من الفوائد التي لا تختلف على الأهداف المرسومة ، إذ أن استعمال أنظمة المعلومات أصبح غالبا في التعاملات ، مع تسجيل الكثير من السلبيات التي يتم استدراكها تدريجيا مثل الأمية الالكترونية التي تقع معظم الدول العربية فيها كمشكل أو كأزمة تحد من تطور الحكومة الالكترونية .

3/ تجربة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم التجارب الرائدة في الحومة الالكترونية على المستوى العربي و حتى العالمي ، إذ أن مؤشرات جاهزيتها لعام 2005 بلغ ترتيبها عربيا المرتبة الأولى و عالميا الثاني و الأربعين [(12)] ، حيث أن الجهود و التجهيزات التي بذلتها الدولة سارت في مسارات ايجابية رفقة عوامل أخرى أهمها :

1. القدرة المالية للدولة
2. قلة عدد السكان و توزعهم بالتوازن بين الإمارات
3. طبيعة النظام السياسي
4. ضخامة الاستثمار الأجنبي في مختلف الميادين بما فيها المعلومات
5. استقرار الأسواق و النقد

لذلك فان مقومات الإمارات العربية المتحدة تكاد تكون ملائمة لتطبيق الحكومة الالكترونية و النجاح فيها أفضل من بقية الدول العربية ، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي الذي فتحته الدولة لمختلف الشركات العالمية بما يعود بالفائدة على الدولة و المواطنين ، و الدليل فيما سنذكر الخطط الوطنية الفعلية التي شرعت حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذها المتعلقة بالحكومة الالكترونية.

كما أن الأمارتين الرائدتين ضمن بقية إمارات الدولة هما: دبي و أبو ظبي، حيث أنها أغناها و أهمها ريادة في الانفتاح، لذلك فان مشاريع الحكومة الالكترونية تحمل أسبقيتها و أولويتها في هذه الإمارات و بالخصوص دبي.

مشروع الحكومة الالكترونية:

التخطيط لمشروع الحكومة الالكترونية بالإمارات العربية المتحدة بدا سنة 2001 بمجموعة إجراءات تجريبية كالتحصيل الالكتروني و غيره ، لكن بصفته مشروعا عاما و شاملا فقد اكتسب طابع الإستراتيجية و البرامج و الخطط.

من أهداف هذا المشروع : [13]

1. اعتماد المواصفات القياسية الموحدة لتبادل المعلومات و البيانات بين الوزارات والجهات المتعددة
2. تطوير و تحسين مستوى الكفاءة و الإنتاجية في الخدمات الاتحادية
3. الربط بين كافة الخدمات ة الإجراءات الحكومية
4. تقليل التكاليف الخاصة بتطوير الخدمات
5. مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الحكومة الالكترونية و استخدام أنظمة الكترونية حديثة

6- تسهيل و تسريع الخدمات المقدمة للمواطنين

7- تقليل التعامل بالأوراق و النماذج اليدوية

و قسمت الخطة في مجموعة مراحل :

المرحلة الأولى:

- إعداد دراسة لكافة المراحل و ضبطها
- تحديد و اختيار الأنظمة و المشاريع الأولوية
- رصد التكلفة الإجمالية المطلوبة
- إنشاء فريق عمل من ممثلي الوزارات

المرحلة الثانية :

- إعداد الخطة:العروض من الشركات المتخصصة للمساهمة في تنفيذ المشروع
- طرح المناقصة بتطبيق المشروع

المرحلة الثالثة :

- التنفيذ الفعلي و الإشراف على بدا المشروع و التدقيقي سيره
- تكليف لجنة فريق العمل من ممثلي الوزارات بتنفيذ الأنظمة المقترحة والمتابعة
- تثقيف العملاء و العاملين في مشروع الحكومة الالكترونية على أهمية المشروع و أهدافه

أما **مشروع الحكومة الالكترونية في بلدية دبي** فقد نحا بنفس الإستراتيجية تقريبا، إذ أن مراحلها بشكل مختصر كالتالي:

المرحلة الأولى: 2000-2002

هذه المرحلة تعمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، كما توفر أنظمة الأمن .

المرحلة الثانية : 2003- 2005

هذه المرحلة هي مرحلة التكامل و التفاعل ، حيث يتم تقديم خدمات تفاعلية للعملاء :

- تطبيق شامل للخدمات الالكترونية
- تطبيق الخدمات عبر قنوات أخرى كالهواتف النقالة
- التركيز على تعزيز الربط بين الخدمات و القنوات و الأنظمة الداخلية

و قد حققت حكومة دبي نجاحا كبيرا في مجال الحكومة الالكترونية إذ صنفت 11 عالميا من بين النظم الناجحة، و من أهم الخدمات التي تقدمها:[14]

- خدمة التراسل M-Dubai
- خدمة الوظيفة الالكترونية E-Job
- خدمة المواطن الالكتروني E-Citizen
- خدمة الدفع الالكترونية E-Pay
- البوابة الالكترونية في مطار دبي

خـــاتمـــة :

من الواضح أن الحكومة الالكترونية تتطلب مجهودا كبيرا جدا إذا ما أرادت الدولة الاتجاه فقط إلى تجريبها، لكن الايجابيات التي تنجر عنها عديدة ففي مجال التنظيم ينبغي تغيير الأنظمة الإدارية التقليدية و استبدالها بنظام جديد يتناسب والحكومة الالكترونية كمنظومة الاتصال السريع و أرشفة المعلومات،و عديدة هي مجالات التغيير التي تتزامن مع مشروع الحكومة الالكترونية أهمها:الموارد البشرية نظام المتابعة و الرقابة السرعة في اتخاذ القرارات...،وبالتالي أضحى التحول نحو الحكومة الإلكترونية يتطلب الإنطاق من أهداف دقيقة وخطط إستراتيجية مبنية على الاستعانة بخبرات واسعة في تطبيق الحكومة الإلكترونية إذا ما تعلق الأمر بمحاولة تطبيقها في دول العالم النامي .

الحكومة الإلكترونية في غير الدول المتقدمة تجد صعوبات ومعوقات كثيرة يمكن التخفيف من حدتها ووضع السياسات اللازمة لمواجهتها عن طريق:

ـ العمل على وضع استراتيجيه واضحة قبل البدء في تطبيق الحكومة الإلكترونية داخل الأجهزة والمنظمات الإدارية.

- إيجاد مشاريع تمويلية لمبادرة تطبيق الحكومة الإلكترونية وإشراك القطاع الخاص ومختلف الفواعل داخل الدولة في التخطيط والتنفيذ لمشاريع التحول الإلكتروني،مع مراعاة عنصر الترشيد في الإنفاق.

- الحد من الأمية الإلكترونية ومحاولة تجاوزه والانطلاق نحو التأسيس لمجتمع المعرفة.

- الاستعانة بالمؤسسات المتخصصة الإقليمية و العالمية في تقييم مستوى البنية التقنية وقياس مؤشر الجاهزية الإلكترونية بصفة دورية.

- التدرج في تطبيق الحكومة الإلكترونية لكسب مهارات تقنية وإمكانية التأقلم مع مستجدات البيئة الإلكترونية.

في الختام الحكومة الالكترونية ليست أمرا مستحيلا بالنسبة للدول التي لم تطبق أو بالأحرى في إطار التحضير لهذا المشروع ،و إنما تتطلب جهودا حكومية و غير حكومية مع بعضها البعض إضافة إلى الأمر الأساسي ألا و هو الإرادة السياسية الصادقة التي تكون وفق استراتيجيه منتظمة و مدروسة لأنها المدخل المعاصر الذي يجب أن يتبع للإصلاح و التطوير الإداري(26)،وخير مثال على ذلك بعض الدول التي لم تشهد نجاحا في فترة وجيزة كماليزيا و الإمارات العربية المتحدة و غيرهما

الهوامش :

- 1- ايمان عبد المحسن زكي،الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل . القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2009، ص ص 18-19.

- 2- محمود القدوة ،الحكومة الالكترونية و الادارة المعاصرة .عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع ، 2010، ص ص ، 17-18.

- 3- احمد حسن محمد العزام ، " الحكومة الالكترونية في الاردن امكانيات التطبيق " ، رسالة ماجستير في الادارة العامة ، قسم الادارة العامة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة اليرموك ، عمان ، 2001 ، ص 7.

- 4- عبد اللطيف باري ، "الحكومة الالكترونية بين الاطار النظري و تحديات التطبيق " ، الملتقى الدولي حول الحكومة الالكترونية و دورها في انجاح الخطط التنموية ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 19-20 افريل 2010.

- 5- المرجع نفسه.

- 6- سليم سعداوي ، عقود التجارة الالكترونية دراسة مقارنة .الجزائر : دار الخلدونية ، 2008 ، ص 16.

- 7- المرجع نفسه ، ص 20.

- 8- العقد الاداري : الاتفاقية التي تبرم بين طرفين معلومين وفق حقوق و واجبات تحدد في مضمون العقد .

- 9- محمد محمود الطعامنة و طارق شريف العلوش ، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي . القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2004 ، ص ص 169-170.

- 10- محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية. عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2009، ص 309-310

- 11- احمد بن عبد الله الشعيبي ، " معوقات و مقومات نجاح برامج الخكومة الالكترونية في العالم العربي دراسة خاصة عن المملكة العربية السعودية " ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل العلوم الانسانية و الادارية ، المجلد التاسع العدد الاول ، 1429 ه الموافق ل 2008 ، ص 305 -

- 12- احمد بن عبد الله الشعيبي ، مرجع سابق ، ص 303 .

- 13- ابو بكر محمد الهوش ، الحكومة الالكترونية الواقع و الافاق .القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2006، ص 478-479.

- 14- المرجع نفسه ، ص ص 488-489.